Journal of Islamic Social Finance, Vol. 2 No. 2 (2024), 68-95
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
eISSN: 3009-0687

هندسة الأوقاف من خلال المصرفية الإسلامية: دراسة مقاصدية في ضوء التجربة الماليزية

Engineering Awqaf through Islamic Banking: A *Maqasidic* Study in Light of the Malaysian Experience

عبد السلام سليم [أ]، بوهدة غالية [ب]، محمد أمان الله [ج]

[أ] باحث الدكتوراه في قسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي والتراث، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا
[ب] مشرفة وأستاذة في قسم الفقه وأصول الفقه
[ج] مشرف وأستاذ في قسم الفقه وأصول الفقه

معلومات المقالة
تاريخ المقالة :
وصلت: 2024/02/29
مُراجعة: 2024/05/23
قبلت: 2024/05/23
متوفر على الانترنت: 2024/07/01

الكلمات المفتاحية:
الأوقاف، المصرفية الإسلامية، التجربة الماليزية، وهندسة الأوقاف

ملخص البحث

تستكشف هذه الدراسة الديناميكيات المعقدة للشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الوقفية والمصرفية الإسلامية في النموذج الماليزي، وتهدف إلى تقديم إطار تحليلي نقدي يتجاوز المقاربات التقليدية. تتميز الدراسة بتركيزها النوعي على التقاطع المؤسسي، مبرزةً الفجوات المعرفية في الأبحاث السابقة. تشمل محاور الدراسة: تفكيك الأسس النظرية للتعاون من خلال نقد مفاهيمي عميق؛ وتحليل نقدي للهياكل التنظيمية والرقابية؛ ودراسة معمقة للنماذج المصرفية الريادية في تطوير الأوقاف بماليزيا. تعتمد المنهجية البحثية على: التحليل الوثائقي المتعمق للمصادر الرسمية والإلكترونية؛ والتحليل المقاصدي لتقييم توافق الممارسات مع المقاصد الشرعية؛ والتحليل المقارن للنماذج المؤسسية. كشفت النتائج الرئيسية عن: وجود إطار نظري للشراكة بين المؤسسات الوقفية والمصرفية الإسلامية؛ وتوافق مع المقاصد الشرعية؛ وتفاوت في فعالية آليات الحوكمة. تركز التوصيات الرئيسية على: إنشاء هيئة وطنية مستقلة للتنسيق والرقابة؛ وابتكار منتجات مالية إسلامية متخصصة؛ وسد الفجوات التنظيمية وتعزيز القدرات المؤسسية.

ABSTRACT

This study explores the complex dynamics of the strategic partnership between waqf institutions and Islamic banking within the Malaysian model, aiming to present a critical analytical framework that transcends traditional approaches. The study is distinguished by its qualitative focus on institutional intersections, highlighting knowledge gaps in previous research. The core themes include: deconstructing the theoretical foundations of collaboration through in-depth conceptual critique; conducting a critical analysis of organizational and regulatory structures; and a

*Corresponding author. Email: absalamsalim@gmail.com

© 2024 IIUM Press

detailed examination of pioneering banking models in the development of waqf in Malaysia. The research methodology relies on: in-depth documentary analysis of official and digital sources; a maqasid-based analysis to assess the alignment of practices with Sharia objectives; and a comparative analysis of institutional models. Key findings revealed: the presence of a theoretical framework for partnerships between waqf institutions and Islamic banking; alignment with *Maqasid* al- Shariah; and variability in the effectiveness of governance mechanisms. The primary recommendations emphasize: the establishment of an independent national body for coordination and oversight; the innovation of specialized Islamic financial products; bridging regulatory gaps; and enhancing institutional capacities.

1. مقدمة

يُعَدُّ نظام الوقف آلية تمويلية وتنموية ذات أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات الإسلامية. فقد اضطلع الوقف بدور محوري في تعزيز التماسك الاجتماعي وتمويل البنية التحتية العامة في التاريخ الإسلامي. إنّ المؤسسات الوقفية في العصر الراهن تواجه تحديات هيكلية وتشغيلية متعددة الأبعاد، لا سيما فيما يتعلق بالحوكمة وإدارة الاستثمارات الوقفية. ومع التحولات الاقتصادية المتسارعة، تبرز الحاجة إلى نماذج مبتكرة تضمن استدامة الأوقاف وتنميتها سواء على مستوى الأصول أو العائدات. يتطلب هذا الواقع إعادة النظر في الأطر التشريعية والتنظيمية، واعتماد استراتيجيات استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة التوازن بين عنصري التحوط والربحية. كما أنَّ تفعيل آليات الرقابة والمساءلة، والاستفادة من التقنيات الحديثة في إدارة الأصول الوقفية، يُعَدُّ أمرًا ضروريًا (الصلاحات، 2020م، ص 89-94، 111).

يكشف التحليل النقدي للتجربة الماليزية في إدارة الأوقاف عن مجموعة من التحديات الهيكلية والتنظيمية التي تحد من فعالية النموذج: التحديات المؤسسية: محدودية الاستثمار الوقفي حيث لم يتم تطوير سوى 7.2% من الأراضي الوقفية؛ وعدم القدرة على الموافقة على جميع المشاريع المقترحة من قبل المجالس الدينية الإسلامية؛ وغياب معايير واضحة وموحدة لتقييم الأداء الوقفي؛ وقلة الكوادر المتخصصة في الاستثمارات الوقفية. رغم التطور والتقدم المستمر، تعاني المؤسسات الوقفية من قصور في التكامل المؤسسي وضعف القدرة على استيعاب المتغيرات المعاصرة. يتجلى ذلك في محدودية نسب الاستثمار وتدني معدلات تطوير الأصول الوقفية. يمثل النموذج الماليزي تجربة واعدة رغم التحديات، لكنه يحتاج إلى مراجعة شاملة للهياكل التنظيمية وتطوير آليات أكثر مرونة لتعظيم الاستفادة من الموارد الوقفية (حليم وآخرون، 2017م، ص220؛ Hapsari، 2020م، ص24).

استجابةً للتحديات السابقة، قدمت التجربة الماليزية نموذجاً متكاملاً للمعالجة الاستراتيجية، يشمل توفير آليات معالجة مبتكرة، مثل: تأسيس شراكات استراتيجية بين المؤسسات الوقفية والمصرفية، وتطوير منتجات مالية

إسلامية متخصصة، وإنشاء إطار تنظيمي مرن يدعم الاستثمار الوقفي، وتمكين المؤسسات المصرفية من إدارة وتطوير الأصول الوقفية .تظهر محددات النجاح في المرونة التشريعية التي يتمتع بها البنك المركزي الماليزي، والسماح بإنشاء نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية (فلاق، 2015، ص 206)، والتكامل المؤسسي بين القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى نموذج تحول جوهري يعتمد على الابتكار التنظيمي المالي، مما مكّن القطاع الوقفي من الانتقال من نموذج تقليدي إلى نموذج تنموي معاصر (الصلاحات، 2020م، ص 114).

في هذا السياق، يمثل تطور القطاع الوقفي في ماليزيا نموذجاً منهجياً للابتكار المؤسسي، حيث وظّف البعدين الاجتماعي والاقتصادي في التمويل الإسلامي من خلال الطرح الاستراتيجي –الوساطة القائمة على القيم– ويسعى إلى جعل الوقف آلية فاعلة للتنمية المستدامة. ترجم المقاصد الشرعية إلى استراتيجيات تنموية، مع التركيز على حماية المرتكزات الأساسية الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، وتحقيق التوازن بين الأبعاد المالية والاجتماعية. وأصبح نموذجاً تحولياً يجمع بين الابتكار المؤسسي والأصول الشرعية، مما يفتح آفاقاً جديدة للتنمية الشاملة (الصوالحي، 2020م، ص 215–216). تُعد الأوقاف في هذا الإطار منصة مؤسسية متطورة تترجم المفاهيم المقاصدية إلى استراتيجيات تنموية فعالة، محققة التنمية المستدامة بشكل شامل وديناميي.

1.1. مشكلة البحث

تتمثل إشكالية البحث في تحليل الفجوة المعرفية والتطبيقية في منظومة الأوقاف بماليزيا، وتقييم آليات إعادة هندستها من منظور مقاصدي باستخدام أدوات المصرفية الإسلامية. يأتي ذلك في سياق ما تكشفه المؤشرات المؤسسية عن قصور في النماذج الاستثمارية التقليدية وضعف في البنية التحتية التقنية والتحليلية، مما يؤثر سلباً على الكفاءة التشغيلية والأداء التنموي للمؤسسات الوقفية. تتفاقم هذه التحديات في ظل الهيكل اللامركزي لإدارة الأوقاف في ماليزيا، وغياب إطار تشريعي موحد للحوكمة والامتثال الشرعي. يستدعي ذلك تطوير نموذج متكامل للتحول المؤسسي (Institutional Transformation) يرتكز على دمج الابتكارات المالية الإسلامية في إدارة الأصول الوقفية، مع التركيز على تطوير صيغ استثمارية مبتكرة، مثل المشاركة المتناقصة، والصكوك الوقفية، والتمويل الجماعي (نور شهيرة، 2024م؛ نور أثيرة روسلي وآخرون، 2024م).

تفيد دراسة أكاديمية معاصرة أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات الأوقاف في ماليزيا: 1) غياب منهجية شاملة: نقص الأدوات المنهجية لقياس الأداء والتأثير الاجتماعي يضعف قدرة الوقف على تحقيق مقاصده وإبراز قيمته في الاقتصاد السائد. 2) ضعف الشفافية: قلة التركيز على الإفصاح عن تأثير البرامج الوقفية، مما يقلل من ثقة الجمهور في المؤسسات الوقفية. 3) قصور الموارد: محدودية الموارد المالية والبشرية تعيق تبني منهجيات قياس

متطورة. 4) غياب المعايير الموحدة: افتقار النظام الوقفي لمعايير قياسية للإبلاغ والإفصاح يعرقل التقييم الشامل والفعال (نور شهيرة، 2024م، ص4-7). 5) التحديات التنظيمية: مطالبة المجالس الدينية الإسلامية بتحسين إدارة الأوقاف ومواكبة توقعات الجمهور المتزايدة لتحقيق المساءلة الشفافة (نورول هيزيتي، 2024م، ص5).

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تقييم مدى فعالية أدوات المصرفية الإسلامية في معالجة إشكاليات التمويل والاستثمار الوقفي، وتحليل تداعيات غياب الإطار التشريعي الموحد على المنظومة الوقفية. كما تتناول بالتحليل النقدي الأبعاد المقاصدية للأدوات التمويلية والمستحدثة في هندسة الأصول الوقفية ضمن نموذج تحليلي ثلاثي المستويات: المقاصد العامة المتعلقة بحفظ المال وتنميته، والمقاصد الخاصة المرتبطة بالاستدامة المالية للوقف، والمقاصد الجزئية المتصلة بالقدرات المؤسسية المتخصصة في الاستثمارات الوقفية، وذلك باتخاذ التجربة الماليزية نموذجاً تطبيقياً لقياس المؤشرات النوعية والكمية لأثر الاستفادة من الهندسة المالية الإسلامية على تطوير المنظومة الوقفية؛ عبر تأسيس لجنة إدارة مشتركة متخصصة بين مؤسسات القطاعين.

2. 1 أسئلة البحث

1. ما الأسس النظرية والآليات العملية التي تحكم هندسة الشراكة الاستراتيجية بين مؤسسات الأوقاف والمصارف الإسلامية في ماليزيا، وكيف تتوافق هذه الشراكة مع المقاصد الشرعية للوقف؟
2. كيف تطورت النماذج الناجحة والتجارب العملية في تشكليل هندسة التعاون بين القطاعين الوقفي والمصرفي الإسلامي في ماليزيا، وما دور الحوكمة والعوامل الاستراتيجية في تعزيز هذه الشراكة؟

3. 1 أهداف البحث

1. تحليل وتوصيف الأسس النظرية والآليات العملية التي تحكم الشراكة الاستراتيجية بين مؤسسات الأوقاف والمصارف الإسلامية في ماليزيا، مع تقييم مدى توافق هندسة تركيبها مع المقاصد الشرعية للوقف.
2. استكشاف تطور النماذج الناجحة والتجارب العملية في هندسة التعاون بين القطاع الوقفي والمصرفية الإسلامية في ماليزيا، مع تحديد دور الحوكمة والعوامل الاستراتيجية التي ساهمت في تعزيز هذه الشراكة.

2. الدراسات السابقة

يشهد موضوع تطوير الأوقاف من خلال المصرفية الإسلامية اهتماماً متزايداً في الأوساط الأكاديمية والعلمية. وقد تناولت العديد من الدراسات جوانب مختلفة من هذا الموضوع، مع التركيز على التجارب العملية تحديداً بالتجربة الماليزية. يستعرض هذا البحث أبرز الدراسات التي تناولت الشراكة الاستراتيجية بين مؤسسات الأوقاف

ومؤسسات المصرفية الإسلامية، وخاصة التجربة الماليزية التي اعتمدت المنهج المقاصدي في تحليلها. وسيتم عرض أهم ما اطلع عليه الباحث على النحو التالي:

Obstacles of the current concept of WAQF to the development of WAQF properties and the recommended alternative –عقبات المفهوم الحالي للوقف في تنمية الأموال الموقوفة والتوصيات المقترحة– (ثابت وآخرون، 2006م). تناولت هذه الدراسة صحة مشروعية جميع صور الوقف مثل النقد وحق الانتفاع التي هي قائمة على التأبيد وفقاً لمبدأ أساس وهو مفهوم قيمة العقارات الوقفية. وأضاف المؤلفان أنّه في عام 1983م وضعت ولاية جوهور قانوناً أشمل للوقف، وسمي بقانون قواعد الوقف، وشمل هذا القانون 48 مادةً أساسيةً وفرعيةً. وقد نصت المادة 13 على أنّ الأموال الموقوفة تتكوّن من العقارات والمنقولات مثل النقود والأرصاد. يستفيد الباحث من هذا المقال في الاطلاع على التجربة الماليزية في تطوير الوقف قانونياً. ولكن الدراسة لم تتطرق إلى بيان تطوير الوقف في تشريعات ما بعد 1983. وأيضا من خلال المصرفية الإسلامية.

وبحث بعنوان **Towards an Islamic Social WAQF Bank –نحو بنك وقفي إسلامي–** (ثابت، 2011م)، تحتوي هذه الدراسة على البحث في نموذج البنك الوقفي من حيث التأسيس، والهيكلة، والأسس الشرعية للاستثمار، وخضوعه للهيئات الإشرافية والرقابية، ضمن البيئة القانونية الماليزية. ويتلخص تصوّره في تأسيس البنك الوقفي من خلال وقف النقود المباح شرعاً وفقاً لترجيح قول المالكية في الموضوع. وتستخدم النقود الموقوفة من طرف المؤسسات أو الأفراد في منح قروض حسنة، والاستثمار، والتمويل، وتكوين الاحتياطيات اللازمة وتخصيص النفقات التشغيلية. وكذلك تناول الباحث خضوعه لمتطلبات البنك المركزي والجسور التي يمكن أن يبنيها مع مؤسسات الوقف العاملة في البلد. هذه الدراسة ستفيد بحثنا في الحصول على التجربة الماليزية في تطوير قطاع الأوقاف مع محاولة التكامل بين الصيرفة الإسلامية وقطاع الوقفي. ولكن البحث لم يتعرّض إلى تطوير قطاع الأوقاف عبر المصرفية الإسلامية.

رسالة الدكتوراه **The Role of Cash Waqf in rejuvenation of Malaysian Waqf Assets – دور الوقف النقدي في تجديد الأصول الوقفية بماليزيا–** (أنور بن الله بيشي، 2015). تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح نموذج الموظفين المسلمين والمؤسسات والشركات الإسلامية MEIBI حيث إنّه قام هذا النموذج خصيصاً للموظفين المسلمين الماليزيين والشركات والمؤسسات الإسلامية، تقييم النوايا السلوكية للموظفين المسلمين للمساهمة في الأوقاف النقدية على التوالي. وتوصلت الدراسة إلى أنّ هذه العوامل ذات دلالة إحصائية إرشادية. يستفيد الباحث من هذه الدراسة في مجال التجربة الماليزية في تجديد الأصول الوقفية. وإن كان الباحث لم يتعرض إلى تجربة ماليزيا في تطوير الوقف من خلال المصرفية الإسلامية. سوف يركّز الباحث على هذا الجانب مع دراسة إمكانية تطبيقها في سياقات متعددة.

تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية: التجربة الماليزية (الصوالحي، 2017م). هدف هذا المقال إلى بيان مجالات التكامل بين القطاع المصرفي والوقفي في ماليزيا من خلال عرض أهم المشاريع التي انخرط فيها بنك إسلام وبنك معاملات بالتعاون مع المجالس الإسلامية على مستوى كل ولاية. ركزت الدراسة البحث على استكشاف جوانب تطور التجربة والتحديات التي تواجه التعاون بين المصرفية الإسلامية والوقف. توصلت الدراسة إلى تحديد أربعة احتياجات مالية للوقف يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية تغطيتها، وهي: تمويل الأصول الوقفية من حيث التطوير والصيانة، وتوفير السيولة من الحسابات الوقفية للأفراد والمؤسسات، والمساهمة في حشد رؤوس أموال وقفية بعيدة المدى مثل الأسهم الوقفية والصناديق الاستثمارية العقارية، وإدارة الوقف من قبل مديري الصناديق الاستثمارية ذوي الخبرة في تكوين المحافظ الاستثمارية. أبرزت الدراسة الوثيقة الصادرة عن المركز الماليزي العالمي للمالية الإسلامية عام 2014م كأوضح توجيه وثّق العلاقة بين المؤسسات المالية الإسلامية والوقف، معتمدة على التجربة الماليزية. ومع ذلك، لم تتطرق الدراسة إلى تجربة رابطة المصرفية الإسلامية والمؤسسات المالية الماليزية، مما يشير إلى وجود فجوة بحثية يمكن استكمالها في دراسات لاحقة.

دور الوقف المؤقت في التمويل الاجتماعي في المصرفية الإسلامية بماليزيا، (بوهدة غالية وآخرون، 2022م). تبحث هذه الدراسة فيما مدى كفاءة المصارف الإسلامية في العمل بالوقف المؤقت في التمويل الاجتماعي. تناول الباحثون عرض مسوّغات المصارف الإسلامية في تبني آلية "الوقف المؤقت" وحدّدوها في ثلاثة أقسام: العلاقة الوظيفة بين التمويل الاجتماعي المصرفي والمسؤولية الاجتماعية، والحاجة في تطوير آليات جديدة في تحقيق أهداف التمويل الاجتماعي الإسلامي ومقاصده في التنمية، والحاجة إلى تطوّر أبعاد الاهتمام بعناصر آليات وساطة المصرفية الإسلامية للمساهمة في تفعيل التمويل الاجتماعي. على رغم من عمق المنهجية البحثية ووضوح المعالم وسلامة التحليل في عرض مبرّرات ومسوّغات إمكانية التعاون بين القطاعين المصرفي والوقفي في التجربة الماليزية في تطوير الوقف ولكن الدراسة لا تتناول تجربة رابطة المصرفية الإسلامية والمؤسسات المالية الماليزية بما يكفي إلا أنّه يمكن الاستفادة منها في تبرير دراسة الموضوع ليفيد جوانب من الأسس النظرية لتأسيس التعاون بين القطاعين.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح وجود اتفاق عام على أهمية دمج آليات المصرفية الإسلامية في تطوير الأوقاف، مع اختلاف في تفاصيل التطبيق والنماذج المقترحة. وقد أظهرت الدراسات التي تناولت التجربة الماليزية نجاحات ملموسة في هذا المجال، مع وجود تحديات تستدعي المزيد من البحث والتطوير. ورغم تعدد الدراسات في هذا الموضوع، إلا أنّ هناك حاجة لمزيد من البحوث التطبيقية التي تربط بين النظرية والممارسة في صورة هندسية للربط بينهما، وتستفيد من المرجعية المقاصدية في تقييم التجارب القائمة وتطوير نماذج جديدة. وتأتي هذه الدراسة لتسد جزءاً من هذه الفجوة البحثية، مع التركيز على الجوانب المقاصدية في تحليل التجربة

الماليزية.

3. الإطار النظري

يشكل التكامل المؤسسي بين مؤسسات الوقف والمصرفية الإسلامية نموذجاً معاصراً للهندسة المالية التنموية، حيث يتجاوز مفهوم التمويل التقليدي إلى منظومة شاملة للتنمية المستدامة. يمثل الوقف الركيزة الاجتماعية، والمصارف الإسلامية تمثل الركيزة الاقتصادية، وتكاملهما يُشكل منظومةً متكاملةً لتحقيق التنمية المستدامة. يتجاوز البحث تعريف المقاصد الشرعية وأقسامها والجوانب الفقهية التقليدية لمباحث الوقف، ليركز على استنباط نماذج مبتكرة لتفعيل الدور التنموي للوقف عبر الاستفادة من البنية التشغيلية للمؤسسات المالية الإسلامية وخبراتها في الهندسة المالية الإسلامية. كما هو موضح في الشكل التالي.

المصدر: عمل الباحث

الشكل 1. الإطار النظري

1. 3 نظرة عامة على نظام الأوقاف في ماليزيا: دراسة في التحديات والفرص

في سياق دولة ماليزيا، تستند شؤون الوقف من البداية إلى المجالس الدينية الإسلامية (SIRCs) على صعيد الولايات الفدرالية، وإلى دائرة جوهر (JAWHAR) ومؤسسة الوقف الماليزية (YWM)، على مستوى الدولة بوصفهما مؤسسات متعاونة مع تلك المجالس الدينية الإسلامية وتجدر الإشارة إلى أنّه يتم تحديد أعمال الوقف وتسيير كافّة أنشطته بماليزيا بموجب ثلاثة قوانين منفصلة، كما يلي:

أولاً: الشريعة الإسلامية: تعتبر الشريعة الإسلامية القانون الأساسي للوقف وفقاً للقانون المعروف بـ(Hokum

Syarak)، حيث تنصّ مادة رقم: (2) من قانون إدارة الشريعة الإسلامية لعام 1993م بأنّ: "الشريعة الإسلامية وفقاً لأي مذهب معترف به"، وتضم إدارة الشريعة الإسلامية فيما يخص الوقف العديد من القضايا بما في ذلك: مفهوم الوقف وأركانه –الصيغة والواقف والموقوف والموقوف عليهم–، وأيضاً صلاحيات ومسؤوليات المجالس الدينية الإسلامية؛ مثل الأحكام الموجودة ضمن تشريعات الوقف في الولايات الفدرالية (www2.esyariah.gov.my، 2024).

ثانياً: تشريعات الولاية التي تتعلّق بإدارة الشؤون الدينية: وقد تم وضع قوانين وتشريعات فيما يتعلق بالوقف تحت السلطة القضائية للولايات الفدرالية المعنية نتجيةً للتقسيم الواضح للسلطات التشريعية والإدارية في الولايات. ومن هذا المنطلق الأساس، لقد أصدرت الحكومة الماليزية لوائح وقوانين لتحسين نظام الوقف فيما يتعلق المقاطعات الاتحادية والولايات بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن بيان بعض هذه التفاصيل المتعلقة بالوقف في مثل هذه التشريعات القانونية والتي تتناول تعريف الوقف العام والوقف الخاص، وصلاحيات ومسؤوليات المجالس الدينية الإسلامية، وكذلك قضايا تتعلق بقيود الوقف الخاص وأهمية نشر قائمة الممتلكات الوقفية في الجريدة الرسمية وما إلى ذلك من الأحكام (شريفة وآخرون، 2017، 93–94؛ فارس وآخرون، 2022م، ص9).

تفيد الدراسات الأكاديمية المعاصرة عدة تحديات تواجهها مؤسسات الوقف الماليزية في تبني منهجيات قياس الأثر الاجتماعي (Social Impact Measurement -SIM): 1). محدودية القدرات المؤسسية: نقص الكفاءات المتخصصة في القياس الكمي والنوعي للأثر الاجتماعي، وغياب الخبرات التحليلية اللازمة وتنفيذ أطر القياس المعيارية. 2). القيود التمويلية: عدم كفاية الموارد المالية لتطوير البنية التحتية التقنية والتحليلية، وصعوبة الموازنة بين الاستثمار في أنظمة القياس والإنفاق على البرامج الأساسية. 3). غياب النموذج المعياري المتكامل: عدم توفر إطار قياس موحد يراعي خصوصية مقاصد الشريعة الخاصة بالوقف، ومحدودية ملاءمة النماذج العالمية (SDGs, ESG) للسياق الوقفي. 4). التعقيدات التنظيمية: تداخل الصلاحيات بين المجالس الدينية الإسلامية وتعدد الأطر القانونية المنظمة للأوقاف. 5). التحديات الاجتماعية–الثقافية: قصور الفهم المجتمعي للدور التنموي للوقف، وتأثير المنظور التقليدي على فعالية جمع وتحليل بيانات الأثر. تستدعي هذه التحديات تطور استراتيجية متكاملة تعزز القدرات المؤسسية وتؤسس لنموذج قياس يوائم بين المتطلبات المعيارية العالمية والخصوصية الشرعية للوقف (نور شهيرة، 2024م، ص186–193؛ نور أثيرة روسلي وآخرون، 2024م، ص7–9).

تقدم التجربة الماليزية في إدارة الأوقاف وحوكمتها صورة من التحديات والفرص. يمكن تلخيص أبرز ملامح هذه التجربة على النحو التالي: 1) الهيكلية اللامركزية وتأثيرها على الحوكمة: تتميز ماليزيا بنظام إداري لامركزي للأوقاف، حيث تتولى المجالس الدينية الإسلامية في كل ولاية مسؤولية إدارة الأوقاف. يوفر هذا النهج مرونة في التعامل مع الخصوصيات المحلية، لكنه يخلق تحديات في توحيد معايير الحوكمة وممارسات الإدارة على المستوى

الوطني. 2) التباين التشريعي وأثره على الممارسات الإدارية: يشكل الاختلاف في الأطر القانونية المنظمة للأوقاف بين الولايات الماليزية تحدياً مثيراً للاهتمام. فالتفاوت بين الولايات التي أصدرت تشريعات خاصة بالأوقاف والتي لم تصدرها، يوفر فرصة لدراسة مقارنة لفعالية الأطر القانونية المختلفة في تعزيز كفاءة إدارة الأوقاف وشفافيتها. 3) إشكالية غياب إطار موحد للتقارير: يمثل افتقار ماليزيا إلى إطار وطني موحد لإعداد التقارير الوقفية تحدياً يستدعي تحليلاً نقدياً لأثر هذا الغياب على وجودة المعلومات المالية والإدارية المتعلقة بالأوقاف. 4) الشفافية والمساءلة في سياق التعددية الإدارية: تثير التحديات المرتبطة بتحقيق مستويات عالية من الشفافية والمساءلة في ظل تعدد الأنظمة الإدارية إشكاليات بحثية حول آليات تعزيز الثقة العامة في إدارة الأوقاف. هذا يستدعي دراسة متعمقة لنماذج الحوكمة التي يمكنها الموازنة بين الاستقلالية المحلية والمعايير الوطنية للشفافية. 5) الابتكار في الإدارة والاستثمار: تقدم المبادرات الماليزية في تطوير أساليب إدارية واستثمارية مبتكرة للأوقاف مادة غنية للبحث في مجال الابتكار المالي الإسلامي. دراسة هذه المبادرات يمكن أن تسهم في فهم أعمق لكيفية تكييف الأدوات المالية الحديثة مع المتطلبات الشرعية للأوقاف. 6) جهود التطوير: تبذل ماليزيا جهوداً لتحسين إدارة الأوقاف من خلال مبادرات مثل إنشاء مؤسسات متخصصة وتطوير أساليب استثمارية مبتكرة من شراكات استراتيجية مع المؤسسات المالية الإسلامية. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق والتوحيد على المستوى الوطني. 7) فرص للتحسين: تمتلك ماليزيا إمكانات كبيرة لتطوير نظام إدارة الأوقاف من خلال الاستفادة من تجاربها المتنوعة على مستوى الولايات، وتطوير إطار موحد للحوكمة وإعداد التقارير (Nurul Hizetie, 2024, P 5-7).

2. 3 أهمية مقاصد الوقف في الشريعة الإسلامية

لقد ابتكر الوقف في المنظومة المالية الإسلامية نموذجاً فريداً للتكافل الاجتماعي، يتجاوز حدود الزمان والمكان. إنّ التحليل الدقيق لهذه المؤسسة يكشف عن بنية معرفية معقدة تتداخل فيها الأبعاد الفقهية، والمقاصدية، والاجتماعية– الاقتصادية. لم يقف الشرع عند حدود النصوص الثابتة، بل فتح باباً واسعاً للاجتهاد، مستنداً إلى المقاصد التي تحمل في طياتها روح الشريعة وغاياتها العليا. تعتمد الدراسة الحالية على منهجية التحليل المقاصدي التكاملي (Integrated Causal- Maqasid Analysis –ICMA)، وهي منهجية مبتكرة تجمع بين: 1) التحليل السببي للنصوص (Causal Textual Analysis –CTA). 2) نظرية المقاصد الكلية (Holistic Maqasid Theory –HMT). 3) نموذج التكيف الفقهي الديناميكي (Dynamic Fiqh Adaption Model –DFAM). من خلال تطبيق التحليل السببي على النصوص الفقهية التقليدية، يكتشف الباحث وجود نواة مقاصدية في جوهر مفهوم الوقف.

هذه النواة تتمثل في مبدأ استدامة المنفعة، والذي يشكل الأساس لكل التفريعات الفقهية اللاحقة. من خلال استخدام التحليل المقاصدي الكلي، نستطيع تصنيف مقاصد الوقف إلى ثلاثة مستويات: 1) المقاصد الكلية: حفظ النفس والدين والعقل والنسل والمال. 2) المقاصد الخاصة: بقاء أصل المال الموقوف وإيجاد جانب من توزيع الثروة بما يساهم في تحقيق التوازن في المجتمع. 3) المقاصد الجزئية: تنويع مصادر التمويل. يقدم نموذج التكيف الفقهي الفعال إطاراً مرناً لتكييف الأحكام الفقهية التقليدية مع المتغيرات المعاصرة. هذا النموذج يعتمد على مفهوم المرونة المقاصدية، والذي يسمح بتوسيع نطاق تطبيق الوقف ليشمل مجالات جديدة. حيث إنّ التمسك بالمقاصد الشرعية في الاجتهاد الوقفي لا يمثل مجرد نظرية، بل هو نسق متكامل وإطار مرجعي شامل يضفي على الدراسة بعداً شمولياً، ويعزز فاعليتها ويحفز على الإبداع والابتكار. فهو الذي يفتح آفاقاً واسعةً لتحقيق التميز في المنتجات الإسلامية، ويساهم في استقلالها عن الصيغ التقليدية، ولا يوجد في هذا المضمار، أي تعارض بين مراعاة مقاصد الشريعة والنصوص الشرعية. بل كلاهما يكمل الآخر، كالجسد والروح، فالنصوص هي الأصل والمقاصد هي الروح، والنصوص هي القاعدة والمقاصد هي البناء. كما ينص المجمع الفقه الإسلامي الدولي على أنّه "المقاصد الشرعية تتضمّن على أبعاد مختلفة تنموية في حفظ المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية" (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2007م، قرار رقم: 167(18/5).

3. 3 أهمية هندسة الأوقاف[1]: الأسباب والضرورات

تعتبر الأوقاف من أهم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، حيث تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية. ومع تصاعد التحديات الاقتصادية والاجتماعية، برزت الحاجة إلى هندستها لتعظيم كفاءتها وضمان استدامتها. ينطلق هذا التوجه من القاعدة المقاصدية: التي تقرر أنّ: "حفظ المصالح يكون من جانب الوجود ومن جانب العدم" (الريسوني، 2020م، ص65). وتتمثل هذه الأهمية في محورين رئيسيين: أولا، تعزيز وجود المصالح الاقتصادية وذلك من خلال: 1). تعزيز الكفاءة المؤسسية: يتطلب تطوير الهيكل الإداري والمالي للأوقاف تصميم نظم حوكمة فعالة تضمن تحقيق أهدافها الاستراتيجية، مع مراعاة الابتكار في آليات الإدارة والتشغيل لتلبية متطلبات التنمية المعاصرة. 2). تطوير الاستثمار الوقفي: يمثل الاستثمار الوقفي

[1] مفهوم هندسة الأوقاف استناداً إلى تعريف الهندسة المالية الإسلامية (دوابه، 2017م، ص168): يشير إلى التصميم والتخطيط الاستراتيجي لإدارة واستثمار الأوقاف بما يحقق أهدافها الشرعية والاقتصادية. يتمحور هذا المفهوم حول الهيكلة المتكاملة للأوقاف، التي تشمل النواحي القانونية، والمالية، والإدارية، بهدف ضمان استدامتها وكفاءتها. تعني هندسة الأوقاف وتطويرها في هذه الورقة البحثية: تحديث الأطر والأساليب المستخدمة في إدارة واستثمار الأوقاف لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. يتضمن ذلك استخدام أدوات حديثة مثل المصرفية الإسلامية، والابتكار في استثمار أصول الأوقاف، وتطوير حوكمة فعالة تضمن الشفافية والكفاءة. الهدف هو تحقيق أقصى منفعة من الوقف بما يتماشى مع المقاصد الشرعية وحفظ المال وتنميته، مع تفادي الهدر وسوء الإدارة.

عنصراً محورياً لتعظيم العوائد المالية. يمكن تحقيق ذلك من خلال توظيف أدوات المصرفية الإسلامية، مثل الصكوك الوقفية، والصناديق الوقفية، وتفعيل منصات التمويل الجماعي، بما يعزز كفاءة توظيف الأصول الموقوفة ويحقق الاستدامة المالية. 3). توسيع النطاق الابتكاري لآليات التطوير: يتطلب استثمار الوقف في المجالات المستحدثة، كالتكنولوجيا المالية والمشروعات الخضراء، توفير حلول تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق مقاصد الشريعة للوقف بكفاءة. ثانياً: الوقاية من الأضرار والمخاطر المحتملة، ويتحقق ذلك من خلال: 1). إدارة المخاطر الوقفية: تستوجب الحوكمة الوقفية تطوير سياسات إدارة المخاطر شاملة تغطي الجوانب المالية والإدارية، مع تبني أدوات المصرفية الإسلامية لتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الوقفية. 2). ضمان الاستدامة المالية: يتطلب حفظ المال وتنميته استراتيجيات تضمن استدامة الأوقاف المالية على المدى الطويل. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير نماذج تمويل مبتكرة تتماشى مع المقاصد الشرعية، مثل المشاركة المتناقصة والإجارة المنتهية بالتمليك أو التمويل الجماعي.

في هذا السياق، يمثل تبني البنك المركزي الماليزي لطرح "الوساطة القائمة على القيم" في عام 2017م تحولاً براديغماتياً في منظومة الهندسة المالية الإسلامية المعاصرة. وتتجلى الأهمية الإبستمولوجية لهذا الطرح في تأسيسها لنموذج تكاملي يجمع بين المعيارية الشرعية والكفاءة الاقتصادية والفاعلية الاجتماعية، مما يؤسس لمنهجية متعددة الأبعاد في الوساطة المالية الإسلامية. ويمكن تحليل هذا الطرح الاستراتيجي وفق ثلاثة محاور رئيسة تتكامل مع الأسس الشرعية الحاكمة للهندسة المالية الإسلامية (دوابه، 2017م، ص170): 1). المصداقية الشرعية (Shariah Authenticity): تتجلى في الاستناد إلى منهجية الاجتهاد المقاصدي كإطار معرفي يؤصل للعلاقة بين المقاصد الكلية للشريعة والممارسات المصرفية المعاصرة. حيث يتم توظيف نظرية المقاصد في تأطير الابتكارات المالية وتوجيهها نحو تحقيق المصالح المعتبرة شرعاً. 2). الكفاءة الاقتصادية (Economic Efficiency): تتمثل في تطوير آليات مبتكرة للوساطة المالية تحقق التوازن بين الربحية المؤسسية والاستدامة الاقتصادية. وتبرز مؤسسة الوقف كنموذج مثالي يجسد هذا التوازن من خلال تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو قنوات استثمارية مستدامة. 3) الكفاءة الاجتماعية (Social Effectiveness): تظهر في تفعيل دور المؤسسات المالية الإسلامية كوسيط اجتماعي–اقتصادي يسهم في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة. ويمثل الوقف في هذا السياق آلية مؤسسية متطورة تربط بين رأس المال الإسلامي والاحتياجات المجتمعية. وتتجلى القيمة المضافة لهذا الطرح الاستراتيجي في قدرته على تحقيق التكامل المنهجي بين الأبعاد الثلاثة من خلال توظيف الاجتهاد المقاصدي كإطار منهجي يؤسس للتوازن بين المتطلبات الشرعية والكفاءة الاقتصادية. فالمقاصد الشرعية، بأبعادها الخمسة: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، تشكل منظومة معيارية توجه عملية الابتكار المالي نحو تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها

الشامل.

3.1. 3. أهداف المصارف الإسلامية

تمثل المصارف الإسلامية نموذجاً فريداً يجمع بين الأهداف المالية والاجتماعية، مستندة إلى مبادئ الاقتصاد الإسلامي التي تؤكد على التوازن بين الربحية والتنمية المستدامة (الخضيري، 1990م، ص42-50؛ العجلوني، 2008م، ص105). المحاور الاستراتيجية للأهداف: 1) الأهداف المالية: استراتيجية جذب وتنمية الودائع وفق الضوابط الشرعية؛ وتعظيم الاستثمارات باستخدام صيغ مالية متوافقة مع أحكام الشريعة؛ وتحقيق عوائد مستدامة للمساهمين والمودعين. طالما نجحت المصارف الإسلامية في تحقيق الربح المستمر، واستطاعت البقاء والمنافسة في السوق المصرفي (العجلوني، 2008م، ص114). 2) أهداف تختص بالمتعاملين: تقديم الخدمات المصرفية؛ وتوفير التمويل للمستثمرين؛ وتوفير الأمان للمودعين (حمادة، 2013م، ص36؛ عاصي، 2009م، ص57). 3) الأهداف التنظيمية الداخلية: تطوير الموارد البشرية؛ وتحقيق معدلات نمو مالي تنافسية؛ والتوسع الجغرافي والمالي (حمادة، 2013م، 37). 4) الأهداف المجتمعية: تحقيق التكافل الاجتماعي؛ ودعم التنمية المستدامة؛ وتعزيز الشمول المالي؛ وتشجيع الادخار بما يخدم مصالح المجتمع (الأقرع، 2013م، ص38). خلاصة القول، تسعى المصارف الإسلامية لتحقيق رسالة متكاملة تتجاوز تعظيم الربح لتشمل التنمية الشاملة والمسؤولية الاجتماعية.

3.2. 3 أهداف المصارف الإسلامية في ضوء مقاصد الشريعة

تشكل المصارف الإسلامية منظومة مؤسسية متكاملة تتجاوز الوظيفة التقليدية للوساطة المالية. تُمثل المقاصد الشرعية، بمنظومتها الشاملة إطاراً مرجعياً شمولياً للمنظومة المالية الإسلامية. فتحكم جميع الأحكام الفقهية التفصيلية، بما في ذلك المعاملات المالية المصرفية، وتؤطر لمباحث الاجتهاد والاستنباط في تأصيل وتفصيل التعاون الوظيفي بين الوقف والمصارف الإسلامية. يرى المختصون والمنظرون أنّ مقاصد الشريعة في الأموال تتمثل في خمسة أركان أساسية: 1) رواج الأموال: يقصد به الدورة الاقتصادية الشاملة التي تضمن انتقال السيولة المالية بين مختلف شرائح المجتمع بآليات شرعية. 2) وضوح الأموال –الشفافية المالية–: يعني استبعاد كل أشكال الغموض والتعقيد في المعاملات المالية، مع ضمان الوضوح الإجرائي والتنظيمي. 3) حفظ الأموال: وهو مقصد أساسي يرتكز على منع التصرفات غير المشروعة والحفاظ على الحقوق المالية وفق الضوابط الشرعية. 4) ثبات الأموال: يتحقق من خلال تأصيل مبدأ الاستقرار في التعاملات المالية وإزالة عوامل المنازعات. 5) العدل في الأموال: تمثل العدالة التوزيعية المبدأ الأسمى في توزيع الموارد المالية بعدالة وإنصاف بين مختلف الفئات الاجتماعية. تعد هذه المقاصد –وفقاً للتأصيل المقاصدي– إطاراً معيارياً يضبط الممارسات المالية والمصرفية، مع الالتزام

بالمرجعية الشرعية في تفسير وتأويل المعاملات المالية. يستند هذا التصور إلى قول الله تعالى: ﴿**وَلاَ تَأْكُلُوْا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ**﴾ [النساء: 29]، والذي يؤسس لمنهج أخلاقي وشرعي في التعامل المالي يتجاوز مجرد الربح إلى تحقيق مقاصد الشريعة. (ابن عاشور، 1999م، ص180-181).

تأسيساً على المنظور المقاصدي، تعتبر خصائص المصارف الإسلامية من أهم الوسائل التي تسعى من خلالها إلى تحقيق المقاصد الشرعية. فهي تلتزم بعدم التعامل بالربا، وتعمل على إعادة هندسة الوظيفة الاقتصادية لرأس المال من خلال تقديم صيغ تمويلية قائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. هذا النهج يساهم في حركة النشاط الاقتصادي عبر الاستثمارات الحقيقية. تخضع العمليات المصرفية الإسلامية لعملية تدقيق شرعي، تضمن الامتثال الكامل لأحكام الشريعة الإسلامية. هذا الالتزام يتجاوز مجرد تجنب المعاملات المحرمة، ليشمل تحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والعدالة التوزيعية، مع التركيز على تعظيم المنفعة الاجتماعية للأمة الإسلامية ككل (العجمي، 2016م، 80-81). تشير الدراسات المعاصرة في حقل الاقتصاد الإسلامي والمقاصد الشرعية إلى وجود علاقة تآزرية (Synergistic Relationship) بين المنتجات الصيرفة الإسلامية ومقاصد الشريعة. هذا الارتباط يتجلى في الدور متعدد الأبعاد الذي تلعبه هذه المنتجات في تحقيق المصالح الفردية والمجتمعية. حيث يقول الدكتور القره داغي: "بأن يكون لها دور في خدمة دين الفرد وعقله ونفسه ونسله وعرضه وماله، وفي خدمة أمن المجتمع أو أمن الدولة الشرعية، وتثبيت ما لها وما عليها" (القره داغي، 2023م، ص413).

ومن خلال استعراض أهداف المصارف الإسلامية والمقاصد الشرعية الخاصة بتنمية الأموال، يجد الباحث أنّه يمكن إعادة تصور المقاصد الشرعية الخاصة بالأموال وفق نموذج المقاصد المتطورة (Developing Maqasid) على النحو التالي: 1) الرواج: يتطور إلى مفهوم "السيولة المستدامة" الذي يراعي التوازن بين تدفق الأموال وضمان استمراريتها. 2) الوضوح: يتحول إلى مبدأ "الحوكمة والشفافية" الذي يتجاوز مجرد وضوح العقود إلى تبني معايير الإفصاح المتقدمة. 3) الحفظ: يتطور إلى مفهوم "الأمن المالي الشامل" الذي يشمل حماية الأصول المادية والرقمية. 4) الثبات: يتحول إلى مبدأ "المرونة الاستراتيجية" الذي يضمن استقرار النظام المالي مع القدرة على التكيف مع المتغيرات. 5) العدل: يتطور إلى مفهوم "العدالة التشاركية" الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح جميع أصحاب المصلحة. إذن، يمكن القول إنّ المقاصد الشرعية بأقسامها مع مراتبها تَحكم المصارف الإسلامية من البداية إلى النهاية وتؤطّر لها شرعياً ومنهجياً وتتحكّم في كافة عملياتها وأعمالها وخدماتها. فهي التي تحدّد للمصارف الإسلامية أهدافاً ورسالةً واستراتيجيات لصنع القرارات والخطط وذلك بجهودٍ جَماعيةٍ في التنظير والتنزيل والتأصيل والتفصيل والتفعيل.

تُعد القواعد الأصولية الاستدلالية والقواعد الفقهية التطبيقية من أهم وسائل تحقيق المقاصد الشرعية؛ حيث

تتجلى العلاقة المنهجية بين هذه القواعد ومقاصد الشريعة في كونها منظومة متكاملة تعمل على تحقيق غايات الشريعة في جلب المصالح ودرء المفاسد. فالقواعد الأصولية الاستدلالية تؤسس المنهجية الاستنباطية التي تضمن سلامة استخراج الأحكام وفق مقاصد الشارع، كما يظهر ذلك جلياً في قاعدة "الأمر للوجوب" (https://dorar.net/osolfeqh/1014)، التي تؤصل لفهم خطاب الشارع وتحقيق مقصد الامتثال. وتعمل القواعد الفقهية التطبيقية على ترجمة هذه المقاصد إلى ضوابط عملية كما يتضح في قاعدة "المشقة تجلب التيسير" (ابن نجيم، 1999م، ص7)، التي تُحقق مقصد رفع الحرج. ويؤكد الشاطبي هذا الترابط المنهجي في الموافقات بقوله: "وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معاً" (الشاطبي، 2004م، ج2، ص220)، مُبيناً أنّ القواعد تمثل الآليات التطبيقية لتحقيق هذه المصالح. ويتجلى هذا التكامل المنهجي في المجال المصرفي الإسلامي، حيث تعمل القواعد الأصولية على تأصيل المعاملات المالية وفق مقصد حفظ المال وتنميته، بينما تضبط القواعد الفقهية التطبيقات المصرفية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. فقاعدة "الغنم بالغرم" (الزحيلي، 2006م، ج1، ص543)، مثلا تؤصل لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة، محققة بذلك مقصد العدل في المعاملات المالية؛ فالشريعة بأصولها وفروعها وقواعدها وُضعت لتحقيق مقاصد الشريعة وهي تتلخص في جلب المصالح ودرء المفاسد.

4. 3 تأصيل العلاقة بين الوقف والمصرفية الإسلامية: الأسس النظرية

تشكل العلاقة بين الوقف والمصرفية الإسلامية أحد المحاور الأساسية في المنظومة المالية الإسلامية الشاملة، حيث يسعى كلا النظامين لتحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي بطرق مكملة. بينما توفر المصارف الإسلامية قوة اقتصادية وتقنية متقدمة تمكنها من القيام بدور الوساطة المالية بفعالية، يمثل الوقف نظاماً مالياً تقليدياً يعتمد على حبس رأس المال وتوزيع عوائده على المستفيدين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. تتمتع المصارف الإسلامية بقدرة فائقة على إدارة الأصول وتطوير استراتيجيات استثمارية متقدمة، مما يتيح لها تحقيق العوائد المالية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية. في المقابل، يواجه الوقف تحديات متعددة تتعلق بالتحديث والتطوير، بما في ذلك صعوبات في تسجيل الأوقاف وإدارتها بشكل فعّال.

انطلاقاً من القاعدة الفقهية والمقاصدية الكبرى "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة" (الريسوني، 2020م، ص141؛ ابن نجيم، 1999م، ص9)، التي تعد أساساً جوهرياً في تحقيق مقاصد الشريعة وضبط السياسة الشرعية، وباستقراء العلاقة بين مؤسسات الأوقاف ومؤسسات المصرفية الإسلامية، يمكن تأصيل تأسيس الشراكة بينهما وفق المنهجية العلمية المقاصدية الآتية: 1). التأصيل المقاصدي للتطوير المؤسسي: تُمثل لجنة الإدارة المشتركة المتخصصة تجسيداً عملياً للنظر المصلحي والمقاصدي في تصرفات الإمام، حيث يتجلى ذلك في

تحقيق مناط المصلحة العامة عبر تفويض الصلاحيات الإدارية للجهات المتخصصة، مع تفعيل مبدأ الوكالة الشرعية المقيدة بالمصلحة في إدارة الأصول الوقفية لتحقيق التوازن بين استقلالية الوقف والرقابة المؤسسية. 2). الأسس الفقهية والمقاصدية للتحديث الإداري: يستند تحديث أساليب إدارة الأوقاف إلى قواعد السياسة الشرعية المنبثقة عن القاعدة الأم، إذ تتحقق المصلحة العامة والمقاصد الشرعية في تبني التقنيات المتقدمة لإدارة الأصول الوقفية، كما تنضبط الممارسات الإدارية الحديثة بضوابط المصلحة الشرعية المعتبرة والمقاصد المرعية، مما يؤدي إلى تكامل معايير الكفاءة الإدارية مع المقاصد الشرعية الخاصة بالوقف. 3). البعد المقاصدي للبنية التحتية التنظيمية: تتجلى المصلحة الشرعية ومقاصدها في تأسيس البنية التحتية المتكاملة من خلال تحقيق مقصد حفظ المال وتنميته عبر الأنظمة المعلوماتية المتقدمة، إضافة إلى تعزيز الشفافية والحوكمة كتطبيق عملي لمبدأ المصلحة العامة ومقاصد الشريعة في حفظ الأموال، مع ضمان استدامة الأصول الوقفية عبر التوثيق والمتابعة المنهجية. وبناءً على ما سبق، يشكل التعاون بين مؤسسات القطاعين الوقفي والمصرفي هذه البنية التحتية التي تساعد على تحسين الشفافية، وتعزيز فعالية إدارة الأوقاف، وضمان تحقيق التنمية الشاملة. ومن خلال التكامل بين المصرفية الإسلامية تتحقق منظومة مؤسسية متناغمة مع مقتضيات القاعدة المقاصدية، حيث يتحقق الترابط المنهجي بين المشروعية الفقهية، والكفاءة المؤسسية المتجسدة في آليات التطوير والمصلحة العامة المتحققة في النتائج التنموية، وكلها تصب في تحقيق مقاصد الشريعة.

وعلى هذا السياق، يمثل التوسع في نطاق الوقف –لتَشمل مجموعة متنوعة من الأصول كالعقارات والمنقولات والمنافع والحقوق المالية والفكرية– (الصويلح، 2023)، استراتيجية لتعزيز التفاعل بين المؤسسات الوقفية والمصرفية الإسلامية. تكمن أهمية هذا التوسع في عدة أبعاد رئيسية: 1) المرونة الاقتصادية: توفير قاعدة مرنة لتفعيل الأدوات المالية داخل المنظومة الوقفية وتحقيق التكامل المؤسسي في القطاع المالي الإسلامي؛ 2) المسؤولية الاجتماعية: استجابة المصارف لاحتياجات المجتمعات المهمشة ودعم أهداف التنمية المستدامة من خلال آليات التمويل الاجتماعي؛ 3) التأطير الاستراتيجي: بناء تعاون مؤسسي يستند إلى أسس شرعية واقتصادية وقانونية ومنهجية مقاصدية في التأصيل والتفصيل، والتنظير والتنزيل بما يتناسب مع المتغيرات المعاصرة (غالية وآخرون، 2022م، ص624).

تبرز الدراسة ثلاثة مسوغات رئيسية لتبني المصارف الإسلامية لآلية الوقف: 1) العلاقة الوظيفية بين التمويل الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية: حيث تقع على عاتق المصارف الإسلامية مسؤولية اجتماعية كبيرة تستدعي التنظير العلمي للمفاهيم الوظيفية. يُعد التمويل الاجتماعي مدخلاً أساسياً لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، حيث يمثل وسيلة فعالة لتحقيق التنمية على مستوى الأفراد والمجتمعات (غالية وآخرون، 2022م، ص627–628)..

2) تطوير آليات مبتكرة للتمويل الاجتماعي: يسهم تبني آليات مستحدثة مثل الوقف المؤقت ووقف النقود في: تعزيز الشمول المالي؛ ودعم الفئات المهمشة؛ وخلق فرص عمل من خلال تمويل المشاريع الصغيرة؛ وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية (غالية وآخرون، 2022م، ص629-630). . 3) تطوير وساطة المصرفية الإسلامية في الممارسة الاجتماعية: يتمحور التحدي الرئيسي في: ابتكار منتجات مالية تستهدف الفئات المهمشة؛ وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإسلامية؛ وتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية. أكدت الجهات الفاعلة كالأكاديمية العالمية للمالية الإسلامية وهيئة المراجعة والمحاسبة أهمية المسؤولية الاجتماعية كآلية فعالة لتحقيق التنمية الشاملة. يمثل التمويل الاجتماعي رافداً أساسياً لتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، مما يدعم دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة (غالية وآخرون، 2022م، ص631-632).

5. 3 التجربة المصرفية الإسلامية الماليزية في تطوير الأوقاف

1. 5. 3 الوساطة القائمة على القيم

يُظهر بنك ماليزيا المركزي استراتيجية واضحة لبناء منظومة اقتصادية واجتماعية متكاملة، مع التركيز على دور هام للتعاون الوثيق بين المصرفية الإسلامية والمؤسسات الوقفية. ويهدف البنك المركزي بدوره، إلى تعزيز دور القطاع الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع المصارف الإسلامية على المشاركة في التنمية، واعتماد استراتيجية جديدة للمؤسسات المالية الإسلامية، تُعرف بـ"الوساطة القائمة على القيم" (Value- Based Intermediation – VBI). وتركز هذه الرؤية إلى إضفاء الطابع العملي على المقاصد الشرعية للمصرفية الإسلامية، من خلال إشراكها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

على هذا السياق، تتضح هذه الرؤية المقاصدية في ستة استراتيجيات، تشكل إطاراً شاملاً للعمل: 1). توحيد الرؤية: تبني "الوساطة المالية المبنية على المقاصد الشرعية" كرؤية جامعة للصناعة المصرفية الإسلامية، مع التركيز على مقاصد العدل، والرواج، وحفظ المال. 2). توحيد الأهداف: تحديد أهداف مشتركة للمصارف الإسلامية، كتطوير الأنشطة التجارية للعملاء، وتوفير حلول مالية مبتكرة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة. 3). إطار إشرافي مقاصدي: تشجيع الجهات الإشرافية على تبني الإطار المقاصدي في تنظيم عمل المصارف الإسلامية. 4). الإفصاح والالتزام: الإفصاح عن التزام المصارف الإسلامية بتبني الرؤية "الوساطة المالية المبنية على المقاصد الشرعية"، مع وضع خطط واضحة للتطبيق. 5). قياس الامتثال الشرعي: قياس مدى التزام المصارف الإسلامية بالرؤية المقاصدية من قبل الجهات الإشرافية. 6). شبكة التعاون: بناء شبكة تعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، كالمؤسسات التعليمية والبحثية، والوكالات الحكومية، والشركات الخاصة، لتحقيق رؤية الوساطة المالية المبنية على

القيم (صوالحي، 2017م، ص97-98).

2. 5. 3 لوائح الحوكمة في رسم هندسة التعاون بين المصارف والمجالس الدينية الإسلامية

لقد أصدرت رابطة المصرفية الإسلامية والمؤسسات المالية الماليزية (Association of Islamic Banking and Financial Institutions Malaysia –AIBIM) –التي تم توقيع اتفاقية التعاون بينها وبين المجالس الدينية الإسلامية (State Islamic Religious Councils -SIRCs) في أكثر الولايات الفدرالية–، قاعدة استرشادية لتفعيل نظام الحوكمة التي تبرز نموذجاً متميزاً للحوكمة الوقفية، حيث تعمل على تنظيم العلاقة بين القطاع المصرفي والمجالس الدينية الإسلامية لتحقيق المقاصد الشرعية للوقف. في ضوء التحليل المعمق للائحة الحوكمة بين المصارف الإسلامية والمجالس الدينية الإسلامية في ماليزيا يمكن استنباط نموذج متقدم للحوكمة الوقفية يتسم بتوزيع واضح للمهام والمسؤوليات بين مختلف الأطراف، على النحو التالي:

1. **الهيكلية المؤسسية المتكاملة:** يتضح في هذا النموذج تضافر مؤسسي فريد بين رابطة المصرفية الإسلامية (AIBIM) والمجالس الدينية الإسلامية (SIRCs)، مؤسساً لإطار جديد في إدارة الأوقاف. هذا التكامل المؤسسي يتجاوز النماذج الأحادية التقليدية، مرسخاً نهجاً تشاركياً متعدد الأبعاد في الحوكمة الوقفية.
2. **الهيكل الهرمي متعدد المستويات للحوكمة:** أ) مجلس الإدارة: يضطلع بمهام وضع الأطر الاستراتيجية والسياسات الكلية. ب) اللجنة الشرعية: تكفل الامتثال للمبادئ الشرعية وتقدم الاستشارات الفقهية. ج) الإدارة: تتولى تحديد الوظائف الداعمة للصندوق، وضمان كفاءة العاملين، وتنفيذ سياسات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وضمان تنفيذ عمليات صندوق الوقف وفقًا للواجبات الائتمانية المنصوص عليها في الشروط والأحكام المتفق عليها لصندوق الوقف والتشريعات ذات الصلة والأحكام الشرعية. ووضع وتنفيذ سياسات وإجراءات للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على النحو الذي يعتمده المجلس. وتنفيذ النظم الداخلية والبنية التحتية ذات الصلة وآليات مناسبة لتحديد وقياس ومراقبة ورصد المخاطر المرتبطة بصندوق الوقف. وضمان الإفصاح في الوقت المناسب عن المعلومات ذات الصلة لمجلس الإدارة واللجنة الشرعية.
3. **مهام ومسؤوليات لجنة الإدارة المشتركة:** تتولى تحديد المشاريع الوقفية، والتأكد من توافقها مع الشريعة الإسلامية، وممارسة الصلاحيات اللازمة للإدارة السليمة للصندوق الوقفي. كما تقوم بتعيين مدقق حسابات لمراجعة حسابات الصندوق وتقييم المشاريع. وتلتزم اللجنة المشتركة بأعلى معايير الشفافية والمساءلة، مع تجنب تضارب المصالح.
4. **منظومة الرقابة والشفافية المتكاملة:** أ) تطبيق معايير صارمة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية.

ب) الالتزام بمبدأ الإفصاح الشامل والدقيق عن المعلومات المالية والتشغيلية. ج) اعتماد آليات التدقيق الخارجي لضمان النزاهة المالية والامتثال التنظيمي.

5. **استراتيجيات إدارة الاستثمار والمخاطر**: أ) تبني نهج استثماري يخضع لموافقة لجنة الإدارة المشتركة. ب) صياغة استراتيجيات استثمارية تراعي مبادئ تخفيف المخاطر وتعظيم العوائد. ج) تطوير أنظمة متطورة لإدارة المخاطر والامتثال الشرعي.
6. **تعزيز آليات المساءلة وتجنب تضارب المصالح**: أ) وضع ضوابط صارمة لمنع استغلال المناصب لتحقيق منافع شخصية. ب) تطوير آليات فعالة للإبلاغ عن المخالفات وتسوية النزاعات المحتملة.
7. **الابتكار في الهندسة المالية الإسلامية**: أ) استحداث أساليب مبتكرة لتعبئة وتوزيع الموارد الوقفية. ب) تطبيق نظم متقدمة لمراقبة الأداء المالي وتقييم الكفاءة التشغيلية للصناديق الوقفية (AIBIM، 2024).

3. 5. 3 التطبيقات العملية لهندسة الأوقاف: رابطة المصرفية الإسلامية والمؤسسات المالية الماليزية

تقدم تجربة ماليزيا في هندسة الأوقاف نموذجاً واعداً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تأسيس التعاون المثمر بين مؤسسات القطاعين الوقفي والمصرفي. ومن أبرز هذه التجارب منصة (Mywakaf)، التي أسست على قاعدة التعاون بين رابطة المصرفية الإسلامية والمؤسسات المالية الماليزية (AIBIM)، والمجالس الدينية الإسلامية في أكثر الولايات الفدرالية الماليزية، هذه المنصة تجسد تكاملاً بين القدرات المصرفية الإسلامية والخبرة المؤسسية للجهات المسؤولة عن الأوقاف، مما ساهم في تطوير آليات مبتكرة لإدارة الأوقاف. جاءت هذه المبادرة نتيجة لرؤية استراتيجية وضعها البنك المركزي الماليزي "بنك نيغارا ماليزيا" (Bank Negara Malaysia -BNM) في إطار مخطط القطاع المالي 2011- 2020، حيث تم التركيز على تعزيز الشمول المالي كوسيلة لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة. عبر هذه المنصة، تم تفعيل أدوار الأوقاف في خدمة المجتمع، خاصة في توفير الدعم المالي والخدمات الأساسية للفئات المحرومة، بما يسهم في تحقيق أهداف الازدهار المشتركة والتنمية المستدامة. وتعد منصة (Mywakaf) تجسيداً حياً لهذا التعاون الاستراتيجي، إذ تمثل منصة شاملة لتعظيم الموارد الوقفية، وتوظيفها بفعالية في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. هنا يتطرق البحث إلى نبذة من تجربة المنصة المذكورة أعلاه على النحو التالي:

منصة Mywakaf وظائفها ودورها: تُعدّ هذه المنصة نموذجاً فريداً للتعاون بين القطاع المصرفي الإسلامي والمؤسسات الوقفية، مما يساهم في حوكمة رشيدة واستثمارات فعالة لأصول الأوقاف، ويعزز الشفافية ويسهل عملية المساهمة في تفعيل الوقف. تأسست المنصة بمبادرة من ستة مصارف إسلامية ماليزية، وتعمل بالشراكة مع

مجالس الشؤون الدينية الإسلامية بالولايات، بهدف تطوير قطاع الوقف وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع. وتتميز المنصة بالآتي:

1. **الهيكل التنظيمي والحوكمة:** تتميز المنصة بهيكل تنظيمي فريد يجمع بين مرونة القطاع الخاص وضوابط القطاع العام. فمن جهة، تم تأسيسها بمبادرة من ستة مصارف إسلامية، مما يضفي عليها الفعالية والكفاءة التشغيلية. ومن جهة أخرى، تخضع لإشراف بنك نيغارا ماليزيا (البنك المركزي)، مما يضمن الالتزام بأعلى معايير الحوكمة المالية. النقطة الجديرة بالملاحظة هنا هي تشكيل لجنة إدارة مشتركة تضم خبراء من القطاعين المصرفي والوقفي. هذا التكوين المتنوع يوفر آلية فعالة للرقابة والتوازن، ويضمن اتخاذ قرارات مستنيرة تراعي الجوانب المالية والشرعية على حد سواء.
2. **الوظائف الأساسية:** أ) التنسيق الاستراتيجي: تعمل المنصة كجسر بين المؤسسات الوقفية والمصارف الإسلامية، مما يسهل تبادل الخبرات وتوحيد الجهود لتحقيق أهداف التنمية الوقفية. ب) إدارة المشاريع: تتولى المنصة مسؤولية إطلاق وإدارة مشاريع وقفية تستجيب لاحتياجات المجتمع، مع ضمان تطبيق معايير الحوكمة والشفافية. ج) تعبئة الموارد: تستفيد المنصة من شبكة المصارف الإسلامية لتوسيع نطاق جمع التبرعات الوقفية، مما يزيد من فعالة وكفاءة عملية تعبئة الموارد.
3. **الابتكار التكنولوجي والشفافية:** تستخدم المنصة التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الشفافية وتسهيل المشاركة. فمن خلال بوابتها الإلكترونية وحضورها على وسائل التواصل الاجتماعي، توفر المنصة تحديثات منتظمة عن المشاريع الوقفية. هذا النهج يعزز الثقة بين المساهمين ويشجع على زيادة المشاركة المجتمعية.
4. **الإدارة المالية والاستثمارية:** تتميز المنصة بنهج متطور في أدارة الأصول الوقفية. فلجنة الإدارة المشتركة لديها صلاحية اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن استخدام واستثمار الأموال الوقفية. هذا المرونة في الإدارة المالية تتيح الاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة، حتى قبل تحقيق المبلغ المستهدف للمشروع، مما يزيد من العائد على الأصول الوقفية.
5. **الاستراتيجية التسويقية:** تعتمد المنصة استراتيجية تسويقية متكاملة تهدف إلى ضمان جمع التبرعات الكافية في الوقت المناسب. هذا النهج يجمع بين التقنيات التقليدية والرقمية لتحقيق أقصى تأثير ممكن (AIBIM، 2024م). في ضوء هذا التحليل، يمكن للباحث القول إنّ منصة Mywakaf تمثل نموذجاً متقدماً لتحديث وتطوير قطاع الأوقاف. فهي تجمع بين مزايا الكفاءة التشغيلية للقطاع الخاص، والضوابط التنظيمية للقطاع العام، مع الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الشفافية والمشاركة. هذا النموذج يمكن أن يشكل مصدر إلهام لمبادرات مماثلة في دول إسلامية أخرى تسعى لتفعيل دور الأوقاف

في التنمية المستدامة.

4. منهجية البحث

تعتمد الدراسة على منهج متعدد الأبعاد يجمع ثلاثة مناهج رئيسية لتحقيق أهداف البحث في مجال الأوقاف والمصرفية الإسلامية: المنهج في بعده الكمي يرتكز على المنهج الاستقرائي؛ من حيث إنّه يركز على جمع المعلومات من المصادر الأساسية مثل كتب الفقه والتفاسير والأحاديث النبوية؛ ويهدف إلى استقراء التفاصيل الجزئية للوصول إلى رؤية شاملة؛ ويشمل تحليل التقارير المالية والوثائق الرسمية للمؤسسات الوقفية والمصرفية. وفي بعده الكيفي يقوم على المنهج التحليلي؛ حيث يعتمد على تفكيك وتحليل الآراء الفقهية والنظريات المتعلقة بالأوقاف؛ ويستخدم أدوات التحليل النصي النقدي ومصفوفة تحليل المضمون؛ ويهدف إلى مناقشة الأدلة وترجيح الاجتهادات وفق منهجية مقاصدية.

تُستخدم الطريقة الاستنتاجية عندما تحاول الدراسة اختبار فرضية بناءً على نظرية موجودة عن طريق تقييم البيانات المجموعة تعمم الطريقة الاستقرائية الحالات المحددة لتشمل ظواهر أكثر عمومية عن طريق نقل البيانات من الحالات الفردية إلى نطاق أوسع (Bryman & Bell, 2011). تتعامل الطريقة الكمية مع البيانات الرقمية لتحليلها إحصائياً، بينما تهدف الطريقة النوعية إلى استكشاف بيانات غنية بالتفاصيل والعمق. لذا، تعتمد هذه الدراسة منهجاً نوعياً للإجابة على أسئلتها البحثية. يكمن السبب في اختيار المنهج النوعي في طبيعته المناسبة لوصف وتحليل واستكشاف الظاهرة، على عكس المنهج الكمي الذي يركز على دراسة العلاقات بين المتغيرات (Creswell, 2009).

لذلك، يركز هذا المنهج على المبادئ الأساسية للمقاصد الكلية للشريعة الإسلامية، مثل حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، مع تركيز خاص على كيفية توظيف المصرفية الإسلامية لتحقيق هذه المقاصد. يوفر المنهج الاستقرائي القاعدة المعرفية الأساسية، بينما يقوم المنهج التحليلي بتفكيك وتركيب المعرفة، وأخيراً يأتي التحليل المقاصدي ليقيم ويوجه التحليل نحو الغايات الشرعية.

المصدر: منصة Mywakaf

الشكل 2. تحليل أوجه هندسة التآزر بين مؤسسات الوقف والمؤسسات المصرفية الإسلامية.

يسلط الرسم البياني الضوء على نقاط القوة في المؤسسات المصرفية الإسلامية، مما يشير إلى مجالات محتملة لشراكة استراتيجية مثمرة مع مؤسسات الوقف. فيما يلي تحليل تفصيلي: 1). الحوكمة المؤسسية والشرعية: تتمتع المصارف الإسلامية بخبرة واسعة في مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو أمر ذو صلة بالإدارة الأخلاقية لأصول الوقف. إنّ خبرتها في التنمية الاقتصادية، إلى جانب الرقابة التنظيمية من قبل هيئات مثل بنك نيجارا ماليزيا (BNM) ولجان الشريعة، تضمن الامتثال والحوكمة الرشيدة، وهو أمر بالغ الأهمية لمؤسسات الوقف. 2). قنوات مصرفية واسعة: تمتلك المصارف الإسلامية شبكات واسعة مع قنوات متنوعة ومنتجات مصرفية متعددة. يمكن أن يُسهم انتشارها الواسع على المستوى الوطني في تعزيز تأثير مبادرات الوقف، مما يمكّن من الوصول الأوسع والمشاركة الفعّالة. 3). نظام تكنولوجي متقدم: تسهم الأنظمة التقنية الفعّالة في المصارف الإسلامية في تسهيل العمليات بشكل كبير. هذا التقدم التكنولوجي يمكن أن تستفيد منه مؤسسات الوقف لتحديث عملياتها الإدارية، وتحسين الشفافية، وتبسيط العمليات التشغيلية. 4). الخبرة في الاستثمار: تختص المصارف الإسلامية بإدارة مخاطر الاستثمار. التعاون معها يمكن أن يُمكّن مؤسسات الوقف من تحسين استثماراتها، وتحقيق عوائد

مستدامة، وضمان الاستقرار المالي طويل الأمد لمشاريعها الاجتماعية والخيرية. باختصار، يوضح الرسم البياني كيف أن نقاط القوة التكاملية بين المصارف الإسلامية ومؤسسات الوقف يمكن أن تخلق تآزراً قوياً. من خلال الاستفادة من قدرات كل طرف، يمكنهم تعزيز الكفاءة والوصول والعوائد المالية، وفي النهاية تعزيز تأثير الاجتماعي للأوقاف وأداء المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية (AIBIM, 2024).

5. التحليل والمناقشة

تبرز الدراسات المعاصرة دور (AIBIM) باعتبارها لاعباً رئيسياً في معالجة التحديات القانونية واقتراح حلول تشريعية حديثة لدمج المصرفية الإسلامية والوقف في ماليزيا. تهدف (AIBIM) إلى تعزيز فعالية الوقف وضمان توافقه مع متطلبات المجتمع المعاصرة المتغيرة. ومن أبرز جوانب دور (AIBIM) على النحو التالي: 1). الدعوة للإصلاحات القانونية: تعمل (AIBIM) بنشاط مع الحكومة لدعم تطوير قانون شامل للوقف يعالج التباين القانوني بين الولايات المختلفة. يهدف هذا المشروع إلى توفير إطار قانوني واضح ومتسق لإدارة الأوقاف في جميع أنحاء ماليزيا. 2). تطوير أفضل الممارسات: في ضوء الغموض المحيط بإدارة الوقف، قامت (AIBIM) بصياغة أفضل الممارسات القانونية والإدارية لإدارة الأصول الوقفية. في عام 2020م نشرت إرشادات إدارة الوقف للبنوك الإسلامية، التي تقدم تعليمات تفصيلية حول الجوانب القانونية والإدارية والتشغيلية لإدارة الوقف. 3). تسهيل التعاون وتبادل الخبرة: تساهم (AIBIM) في تعزيز التعاون بين مؤسسات الوقف والبنوك الإسلامية والخبراء القانونيين والهيئات التنظيمية. 4). تعزيز الوعي العام: تلعب (AIBIM) دوراً في زيادة الوعي العام حول فوائد الوقف وإمكاناته. من خلال مبادرات مثل مشروع (Mywakaf) الذي أطلق في عام 2017م، تسعى (AIBIM) إلى تعزيز تطوير الوقف وإعادة هندسته. من خلال معالجة التحديات التي تم التسليط الضوء عليها، تمهد تدخلات (AIBIM) الطريق نحو قطاع وقفي أكثر قوة وفعالية في ماليزيا. تسهم جهودهم في تحقيق الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية للوقف وضمان استمراريته في العصر الحديث (نور أثيرة روسلي وآخرون، 2024م، ص10-12).

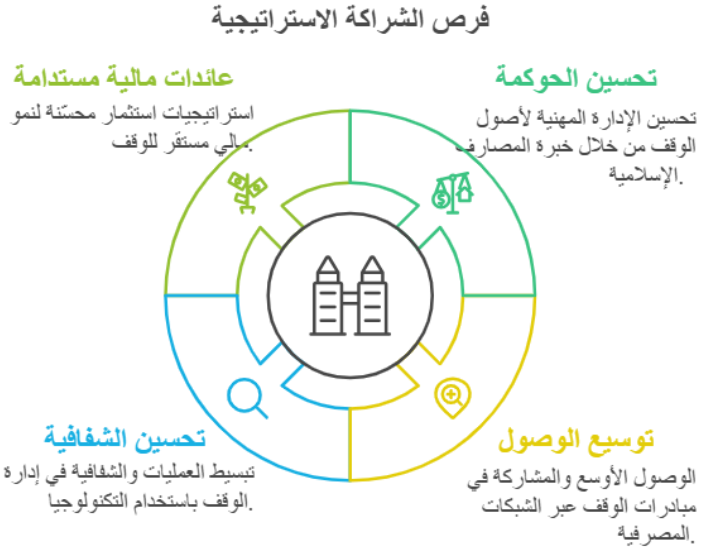

المصدر: عمل الباحث

الشكل 3. دور (AIBIM) في هندسة الأوقاف بماليزيا

تُعد التجربة الماليزية في إدارة وحوكمة الأوقاف من خلال ربط المؤسسات المصرفية الإسلامية بتطوير الأوقاف نموذجاً متقدماً يستحق الدراسة والتحليل المعمق. يمكن تحليل هذه التجربة في ضوء الأطر النظرية والمفاهيمية التي تم تقديمها سابقاً: 1) الإطار التشريعي والتنظيمي: تتميز بعض ولايات ماليزيا بوجود إطار تشريعي وتنظيمي متطور لحوكمة الأوقاف، يعكس تطبيقاً عملياً لنظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory –ST). يتجلى ذلك في تشريعات شاملة تنظم عمل مؤسسات الأوقاف، مع مراعاة مصالح جميع الأطراف المعنية، وإنشاء هيئات رقابية متخصصة، مثل JAWHAR، وYayasan wakaf Malaysia، لضمان الامتثال الشرعي والإداري. 2) الإدارة المهنية: تطبيق نظرية الوكالة ونموذج الامتياز المؤسسي: تعكس الممارسات الإدارية في مؤسسات الأوقاف الماليزية تطبيقاً فعالاً لنظرية الوكالة (Agency Theory –AT) ونموذج الامتياز المؤسسي (Institutional Excellence Model –IEM)، وتطبيق معايير الإدارة الحديثة في تيسير شؤون الأوقاف، مع التركيز على الكفاءة التشغيلية (Operational Efficiency –OE)، وتطبيق نظم إدارة الجودة الشاملة (Total Quality Management –TQM) في إدارة المؤسسات الوقفية من خلال تأسيس لجنة الإدارة المشتركة بين الوقف والمؤسسات المصرفية الإسلامية. 3) الابتكار في المنتجات المالية: طوّرت ماليزيا منتجات مالية إسلامية مبتكرة خاصة بما يناسب طبيعة الأوقاف، مثل منصات التمويل الجماعي، والأوقاف الموحدة، وصناديق وقفية متخصصة تستهدف قطاعات محددة مثل التعليم والصحة، مما يعزز الكفاءة التخصصية. 4) التعاون مع القطاع المصرفي: يعد التعاون بين المؤسسات

الوقفية والمصرفية الإسلامية في ماليزيا نموذجاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الأوقاف للاستفادة من الخبرات المصرفية في إدارة واستثمار الأصول الوقفية، مما يعزز الكفاءة الإدارية والمالية وتطوير منصات رقمية مشتركة لجمع التبرعات وإدارة الأوقاف مما يعزز الوصول إلى الشمول المالي (AIBIM، 2024م).

6. الخاتمة: النتائج والتوصيات

6 .1 نتائج البحث:

1. **الأسس النظرية والمقاصدية لقيام هندسة الشراكة المؤسسية:** كشفت الدراسة عن وجود نموذج نظري للشراكة بين المؤسسات الوقفية والمصرفية الإسلامية على أساس تكاملي يجمع بين المقاصد الشرعية والكفاءة المؤسسية في السياق الماليزي. أظهر التحليل توافقاً بين هذا النموذج ومقاصد حفظ المال وتنميته، مع تحقيق معدلات كفاءة تشغيلية وفق مؤشرات الأداء المعيارية. أظهرت النتائج نجاحات ملموسة، مع ملاحظة بعض التحديات في تطبيق هندسة الأوقاف ضمن الإطار المصرفي الإسلامي.
2. **المنهجية المقاصدية:** أثبتت الدارسة الفعالية الإبستمولوجية –الكفاءة المعرفية– للمنهج المقاصدي في توفير إطار تحليلي متكامل. هذا الإطار أتاح تحليلا دقيقاً للعلاقة الوظيفية بين المسؤوليات الاجتماعية للمصارف الإسلامية ودور الأوقاف في تنمية المجتمع بطرق أكثر عمقاً وشموليةً. هذا التحليل ساهم في توجيه الباحث نحو فهم المقاصد الشرعية المرتبطة بالوقف، ما يضمن التوازن بين المصلحة العامة والخصوصية النصية.
3. **تطور العلاقة المؤسسية وعواملها:** كشف البحث عن مراحل تطورية محددة في نمو العلاقة بين مؤسسات القطاعين، مدفوعة بعوامل تشريعية واقتصادية واجتماعية. تميزت المرحلة الأولى بتأسيس الإطار التشريعي، تلتها مرحلة التطوير المؤسسي، ثم مرحلة الابتكار المالي، محققة معدل نمو سنوي ملحوظ. هذا التحليل يقدم إطاراً تفسيريا شاملاً للتطور المؤسسي للعلاقة بين مؤسسات القطاعين الوقفي والمصرفي، مع اقتراح نموذج تنبؤي لمساراتها المستقبلية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتشريعية المتوقعة.
4. **آليات الحوكمة المؤسسية:** أثبتت الدراسة فعالية نموذج اللجان المشتركة في إدارة العلاقة بين المصارف الإسلامية والمجالس الدينية الإسلامية في ماليزيا. حققت هذه الآلية تحسناً في الكفاءة التشغيلية للمؤسسات الوقفية، مع تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأصول الوقفية.

5. **نماذج الهندسة الوقفية:** قدمت المصارف الإسلامية الماليزية نماذج مبتكرة في هندسة الأوقاف، أبرزها إصدار لائحة الحوكمة المشتركة بين مؤسسات القطاعين من قبل (Mywakaf Initiative) تحت قيادة رابطة المصرفية الإسلامية والمؤسسات المالية الماليزية (AIBIM)، وآلية التمويل الجماعي وآليات مناسبة أخرى. ويتم استخدام منهجية تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لقياس الكفاءة التشغيلية. تؤسس هذه النتائج لنظرية متكاملة في التمويل المؤسسي الإسلامي، تدمج المقاصد الشرعية مع الكفاءة التشغيلية، مقدمة نموذجاً قابلاً للتطبيق في سياقات مماثلة.

2. 6 توصيات البحث:

1. **التوصيات التشريعية والتنظيمية:** تطوير منظومة تشريعية شاملة تؤطر العلاقة بين المؤسسات الوقفية والمصرفية الإسلامية، من خلال: صياغة معايير موحدة للحوكمة المؤسسية؛ وتفعيل آليات الرقابة المزدوجة –شرعية ومالية–؛ وتأسيس هيئة عليا للتنسيق بين القطاعين. يمكن الاستفادة في هذا المجال من الاجتهادات الجماعية مثل قرارات المجامع الفقهية العالمية، والاجتهادات المؤسسية المتخصصة مثل المعيار المعدل للوقف الصادر عن أيوفي.

2. **التوصيات المؤسسية والتشغيلية:** تعزيز القدرات المؤسسية عبر: تصميم برامج تأهيلية متخصصة للكوادر؛ وتطوير نظم تقنية متكاملة لإدارة الأصول الوقفية؛ وتأسيس مراكز بحثية متخصصة في الابتكار المالي الوقفي.

3. **التوصيات المالية والاستثمارية:** ابتكار منتجات مالية معاصرة تشمل: تطوير صكوك وقفية مبتكرة؛ وتأسيس صناديق استثمارية وقفية متخصصة؛ وتصميم نماذج تمويلية تجمع بين الكفاءة والامتثال الشرعي.

4. **التوصيات البحثية والتطويرية:** تعزيز البحث العلمي التطبيقي من خلال: إجراء دراسات مقارنة مع تجارب دولية مثل تجربة الهيئة العامة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت؛ وتطوير مؤشرات أداء موحدة للمؤسسات الوقفية؛ وتصميم نماذج تقييم للأثر الاجتماعي.

شكر وتقدير

يتوجه الباحثون بخالص الشكر والتقدير إلى قسم الفقه وأصول الفقه بالجامعة الإسلامية بماليزيا، لما قدمه من دعم علمي وأكاديمي متميز ساهم في إنجاز هذا البحث ونشره. كما يعرب الباحثون عن امتنانه العميق للسادة

المحاضرين الذين مدوا يد العون والمساعدة، مما مكّن هذا العمل من الوصول إلى مستوى البحث العلمي. والشكر موصول لجميع أعضاء الهيئة التدريسية من أساتذة ودكاترة وموظفين لما قدموه من دعم ومساندة.

7. مراجع

Arabic Sources

'Abdullah Nasser al-Sadhan. *Al-Istikhdam al-Athmal lil-Masraf al-Waqfiyyah*. Retrieved from https://youtu.be/u2Sa1dBCWD8?si=WacFEg4SEsvopUXX.

'Assi, 'Amarah Muhammad Yahya. (2009). *Taqyim al-'Ada' al-Mali li al-Bunuk al-Islamiyyah: Dirasah Tatbiqiyyah 'ala al-Bank al-Islami al-Urduni lil-Tamwil wa al-Istithmar*. Baht Takmili li-Nayl Darajat al-Majistir, Jami'at Halab, Suriyyah.

'Uthmānī, Muhammad Taqī. (d.t.). *Al-Ijtihad al-Jama'i.* Karachi: Dar al-'Ulum Karachi Pakistan.

Abu Shadi, Muhammad. (2000). *Al-Bunuk al-Islamiyyah: Ma bayn al-Nazariyyah wa al-Tatbiq.* (Ta2). Al-Qahirah: Dar al-Nahda al-'Arabiyyah.

Al-'Ajlouni, Muhammad Mahmoud. (2008). *Al-Bunuk al-Islamiyyah: Ahkamuha wa Mabadi'uha wa Tatbiquha al-Masrafiyyah.* 'Amman: Dar al-Maseerah.

Al-'Ajmi, Mansour Muhammad al-Mubarak. (2016*). Dawr al-Bunuk al-Islamiyyah fi Tahqiq Maqasid al-Shari'ah fi Tanmiyyat al-Amwal*. Baht Takmili li-Nayl Darajat al-Dukturah, fi al-Jami'ah al-Islamiyyah al-'Alamiyyah bi-Malizia.

Al-'Ataribi, Muhammad Fathi. (2012/1433H). *Fiqh al-Masrafiyyah al-Islamiyyah bayn al-Maqasid wa al-Wasa'il. Al-Qahirah: Dar al-Maṭbu'at al-Jami'iyyah*.

Al-Afandi, Muhammad Ahmad. (2020). *Muqaddimah fi Iqtisad al-Waqf al-Islami.* (Ta1). 'Amman: Markaz al-Kitab al-Akademi.

Al-Aqra', Salih Qa'id Salih Ahmad. (2013). *Siyasat al-Tamwil wa al-Istithmar fi al-Bunuk al-Islamiyyah: Al-Yaman Namudhajan – Dirasah Tahliliyyah*. Bahth Takmili li-Nayl Darajat al-Dukturah, al-Jami'ah al-Islamiyyah al-'Alamiyyah bi-Malizia.

al-Fāṣī, ʿAllāl**.** (1993M). *Maqāṣid al-Sharīʿa wa Makārimuhā.* (D.ṭ). D.M: Dār al-Gharb al-Islāmī.

Al-Khudairi, Mohsen. (1990). *Fi al-Bunuk al-Islamiyyah.* Al-Qahirah: Dar al-Hurriyyah li al-Tiba'ah wa al-Nashr wa al-Tawzi'.

Al-Najjar, Ahmad. (1989). *Manhaj al-Sahwah al-Islamiyyah: Bunuk Bila Fawa'id.* Al-Qahirah: al-Ittihad al-Duwali lil-Bunuk al-Islamiyyah.

Al-Qaradaghi, 'Ali Muhyi al-Din. (2023). *Al-Irtiqa' min Maqasid al-Shari'ah ila al-Mandhumah al-Maqasidiyyah.* (Ta1). Istanbul: Dar al-Asalah li al-Nashr wa al-Tarjamah wa Khidmat al-Tibaa'ah.

Al-Rashidi, Ahmad Fahd. (2005). *'Amaliyyat al-Tawarruq wa Tatbiqatuha al-Iqtisadiyyah fi al-Bunuk al-Islamiyyah.* Al-Urdun: Dar al-Nafa'is li al-Nashr wa al-Tawzi'.

Al-Raysuni, Ahmad. (2020). *Qawa'id al-Maqasid*. London: Markaz Dirasat Maqasid al-Shari'ah al-Islamiyyah.Al-Za'imi,

Ameen Qa'id Muhammad. (2012). *Al-Khidmat al-Masrafiyyah fi al-Bunuk al-Islamiyyah: Bank Tadhamon al-Islami al-Duwali fi al-Yaman Namudhajan*. Bahth Takmili li-Nayl Darajat al-Dukturah, al-Jami'ah al-Islamiyyah al-'Alamiyyah bi-Malizia.

Al-Sawālhī, Muhammad Younis. (2017). Tatawwur Qita' al-Awqaf min Khilal al-Masrafiyyah al-Islamiyyah: Al-Tajribat al-Maliziyyah. *Majallat Isra al-Duwaliyyah lil-Maliyah al-Islamiyyah.* Kuala Lumpur: Jami'at INCEIF bi-Malizia, 'Adad 2.

Al-Sawalhi, Muhammad Younis. (2020). *Al-Itar al-Maqasidi li al-Istithmar al-Mas'ul Ijtima'iyan wa al-*

Wasata al-Qa'imah 'ala al-Qiyam: Salaam lil-Iqtisad al-Islami. al-Idarah al-Shar'iyyah bi-Masraf al-Salaam, al-Jaza'ir, 'Adad 1.

Al-Shātebī, Ibrahim bin Musa. (2004). *Al-Muwafaqat*. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Al-Wutyan, Muhammad. (2000). *Al-Bunuk al-Islamiyyah.* Al-Kuwait: Maktabat al-Falah li al-Nashr wa al-Tawzi'.

Al-Zuhaili, M. M. (2006). *Al-qawa'id al-fiqhiyyah wa tatbiqatuha fi al-madhahib al-arba'ah* Beirut: Dar al-Fikr.

Ayāshi, Muhammad Salih 'Ali. (2010). *Al-Mas'uliyyah al-Ijtima'iyyah lil-Bunuk al-Islamiyyah: Tabi'atuha wa Ahamiyyatuha.* (Ta1). Jeddah: Al-Bank al-Islami li al-Tanmiyyah.

Dubabah, Ashraf Muhammad. (2017). *Al-Handasah Al-Maliyah Al-Islamiyyah*. Al-Qahirah: Dar Al-Salam li-al-Tiba'ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzi' wa-al-Tarjamah.

Duwabah, Ashraf Muhammad. (2021). Al-Tamwil al-Ijtima'i al-Islami wa al-Tamkin al-Iqtisadi. *Majallat Isra al-Duwaliyyah lil-Maliyah al-Islamiyyah.* Kuala Lumpur: Jami'at INCEIF Malizia, 'Adad 1.

Falaq, Muhammad. (2015). *Al-Buyu' al-I'timaniyyah wa Ahamiyyatuha al-Iqtisadiyyah fi al-Nizam al-Masrafi al-Islami*. Bahth Takmili li-Nayl Darajat al-Dukturah fi al-Jami'ah al-Islamiyyah al-'Alamiyyah bi-Malizia.

Fāris Ja'far wa Akharun, Tatawwur al-Hukuma wa Itar al-'Amal al-Qanuni wa al-Mu'assasi lil-Waqf bi-Malizia. *Majallat Jami'at al-Sultan Qaboos lil-Dirasat al-Qanuniyyah*, 'Uman: Jami'at al-Sultan Qaboos, Vol. 1, (September 2022M).

Hai'at al-Muhasabah wa al-Muraja'ah li-Mu'assasat al-Maliyah al-Islamiyyah. (1441H/2020). *Al-Mu'ayar al-Mu'addal lil-Waqf, al-Raqam: 60.* Al-Riyadh: Sharikat Istithmar al-Mustaqbal al-Mahdudah.

Hamadah, Khalid Muhammad 'Abd al-Karim. (2013). *Al-Istithmarat fi al-Bunuk al-Islamiyyah wa 'Alaqatuh bi al-Zakah.* Bahth Takmili li-Nayl Darajat al-Dukturah, al-Jami'ah al-Islamiyyah al-'Alamiyyah bi-Malizia.

Ibn 'Ashur, Muhammad al-Tahir. (1999). *Maqasid al-Shariah al-Islamiyyah.* Tahqiq: Muhammad al-Tahir al-Misawi. (Ta1). Kuala Lumpur: Dar al-Fajr.

Ibn Najim, Zayn al-Din ibn Ibrahim. (1999). *Al-Ashbah wa al-Nazair 'ala Madhhab Abu Hanifah al-Nu'man*. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Ittifaqiyyah Insha' al-Ittihad al-Duwali li al-Bunuk al-Islamiyyah. (1977). *Al-Qahirah: Matabi' al-Ittihad al-Duwali li al-Bunuk al-Islamiyyah.*

Majmaʿ al-Fiqh al-Islāmī**.** *Qarārāt al-Majma'*. raqam 110, (4/12), al-ṣādir fī dawratihi al-thāniya ʿashar bi-al-Riyāḍ, fī al-Mamlaka al-ʿArabiyya al-Suʿūdiyya, 25 Jumādā al-Ākhir - 1 Rajab 1421, al-muwāfiq 23-28 September 2000M. Retrieved from https://iifa-aifi.org/ar/2061.html

Sami Al-Salahat. (2020). Al-Riyada Al-Waqfiyya: Al-Mafhoom, Al-Muhaddidat, Al-Ma'alim. *Majallat Isra Al-Dawliyya Lil-Maliyya Al-Islamiyya, 11*(2), 80-118.

Shahātah, Hussein. (2006). *Al-Bunuk al-Islamiyyah: Ma Bayn al-Fikr wa al-Tatbiq.* Al-Qahirah: Huquq al-Taba' Mahfuzah lil-Mu'allif.

Suwaylih, Muhammad Fakhri. (2023). Mustaqbaliyyat al-'Alaqat bayn al-Waqf wa al-Masrafiyyah al-Islamiyyah. *Markaz al-Maghribi li al-Iqtisad al-Tashariki*. Retrieved from https://www.facebook.com/EcoParticipative/>

Weld 'Ali, Muhammad al-Amin. (2011). *Al-Tanzhir al-Fiqhi wa al-Tanzim al-Qanuni li-Suq al-Maliyah al-Islamiyyah.* Beirut: Dar Ibn Hazm.

Yusri, 'Abd al-Rahman. (1990). *Dawr al-Bunuk al-Islamiyyah fi Ta'bi'at al-Mawarrid al-Maliyah li al-Tanmiyyah.* Nadwat al-Bunuk al-Islamiyyah wa Dawruha fi Tanmiyat Iqtisadiyyat al-Maghrib al-'Arabi. Al-Bank al-Islami li al-Tanmiyyah.

English Sources:

Anwar (2015). *The Role of Cash Waqf in Rejuvenation of Malaysian Waqf Assets*. PhD Thesis, Kulliyyah of Economics and Management Sciences, International Islamic University Malaysia.

Mohd Ramli, A. & Jalil, A. (2023). International Accounting Business Conference (IABC), Persada Johor Malaysia, (April 23-24, 2013), pp. 10-12.

Association of Islamic Banking and financial Institute Malaysia AIBIM. Retrieved from https://www.mywakaf.com.my/about-us/1519010406310-021abe95-5059

Bryman, A., & Bell, E. (2011). Business research methods (3rd ed.). Oxford University Press.

Creswell, J. W. (2009). *Research Design - Qualitative Quantitative and Mixed Methods Approaches*. SAGE Publications.

Ghalia, B., Zakariyah, L., & Al Najjar, Y. A. (2022). Dawru Al-Waqf al-Mu'aqqat fî al-Tamwîl al-Ijtimâ'i fî al-Mashrîfiyah al-Islâmiyah Bî Malayziyâ. *AL-IHKAM: Jurnal Hukum & Pranata Sosial*, *17*(2), 611-646.

Nor Syahirah binti Mohamad zain. (2024). *The Development of social impact Measurement framework for waqf: The case of waqf organisations in Malaysia*. PHD Thesis International Islamic University Malaysia.

Nurul Hizetie Binti Mohammed Nor, (2024). *Waqf Quality Reporting Disclosures and Performance of State Islamic Religious Councils (SIRCs).* PHD Thesis, International Islamic University Malaysia.

Rosli, N. A., & Osman, N. D. (2024). Addressing Legal Challenges in Integrating Shariah-Compliant Banking And Waqf: A Study Of AIBIM's Initiatives In Malaysia. *Perdana: International Journal of Academic Research*, *20*(1), 1-16.

Sharifah Zubiadah, Sayde Abdul Kader and Nor Asiah Mohamed, Edited by: Sayed Khalid Rashid, (2017). *Waqf laws and Management: The Legal Position of Waqf Lands in Malaysia,* Kuala Lumpur: International Islamic University Malaysia.